

تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية  
دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف الإسلامية للفترة (2013-2017)

## Financial Performance Assessment for Islamic banks applicable to Islamic accounting standards

Applied study on a group of Islamic banks for the period (2013-2017)

شالور وسام<sup>1</sup>، ملياني حكيم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، challour\_ouissem@hotmail.fr

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، meliani58@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/06/14

تاريخ القبول: 2019/05/30

تاريخ الاستلام: 2018/11/24

### ملخص:

بما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية لنمو واستمرار المصارف عامة والإسلامية خاصة، لذلك قمنا بدراسة تطبيقية على القوائم المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، باعتبارها تعد مدخلات لعملية التحليل المالي. وقد حاولنا إجراء تقييم للأداء المالي لتلك المصارف الإسلامية من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، وتحليلها وترتيبها وبيان قدرتها على تحقيق أهدافها، واختيار المصرف الأحسن أداء. كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، تقييم الأداء المالي، النسب المالية. تصنيف JEL : G210، G23، G290.

### Abstract:

Since the assessment of financial performance is one of the basic guarantees for the growth and continuity of banks in general and Islamic banks in particular, therefore, we have conducted an applied study on the financial statements of the Islamic banks under study, as an input to the financial analysis process.

We have tried to conduct an assessment of the financial performance of these Islamic banks through a combination of indicators and financial ratios, analyzing and arranging them and demonstrating their ability to achieve their objectives, and selecting the best performing bank.

**Keywords:** Islamic Banks; Financial Performance Assessment; Financial Ratios.

**Jel Classification Codes :** G210, G23, G290.

### Résumé :

L'évaluation de la performance financière étant l'une des garanties fondamentales de la croissance et de la continuité des banques en général et islamiques en particulier, nous avons donc mené une étude appliquée sur les états financiers des banques islamiques étudiées. , qui sont considérés comme des intrants dans le processus d'analyse financière.

Nous avons tenté d'évaluer la performance financière de ces banques islamiques à l'aide d'un ensemble d'indicateurs et de ratios financiers, de les analyser et de les organiser, de montrer leur capacité à atteindre leurs objectifs et de choisir la banque la plus performante.

**Mots-clés :** Banques islamiques; évaluation de la performance financière; ratios financiers.

**Codes de classification de Jel:** G210, G23, G290.

## 1. مقدمة:

تهدف المصارف الإسلامية إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية. ونجحت في ذلك نجاحاً كبيراً نظراً لتعطش المجتمع الإسلامي إلى استثمار أمواله بعيداً عن شبهة الربا المحرم. ثم ظهرت بعد سنوات العديد من المعوقات التي أدت إلى انخفاض معدلات زيادة الودائع والربحية والعوائد الموزعة على ودائع الاستثمار وظهرت أيضاً مشكلات تخص الاستثمار، مما أوجد الحاجة إلى أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية وبيان قدرتها على تحقيق أهدافها. (الأبجدي، 2016)

أسئلة الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل في:

- ماهي المعايير والمؤشرات المقترحة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟
  - كيف كان الأداء المحقق من طرف المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) خلال 5 سنوات (2013-2017)؟
  - ماهي المصارف الإسلامية الأحسن أداء من خلال النسب المالية المستخدمة في الدراسة؟
  - أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في:
  - معرفة المعايير والمؤشرات المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف،
  - إجراء تقييم لأداء مجموعة من المصارف الإسلامية من خلال النسب والمؤشرات المالية،
  - ترتيب عينة الدراسة وفق النسب المالية المستخدمة، واختيار المصرف الأحسن أداء.
- عينة وأداة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في 03 مصارف إسلامية من 03 دول، تم تجميع بياناتها المالية من تقاريرها المنشورة سنوياً وبالبالغ عددها 15 تقريراً لمدة خمس سنوات وللفترة الممتدة بين 2013م و2017م، كما سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنوك محل الدراسة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة عناصر كما يلي:

1. مفهوم تقييم الأداء المالي،
2. الطرق الحديثة في تقييم الأداء في الأدبيات المصرفية (طريقة CAMELS)،
3. تقييم الأداء المالي لمجموعة من المصارف الإسلامية للفترة (2013-2017).

## 2. مفهوم تقييم الأداء المالي

يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوباً لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، ويطلق عليهما أيضاً (رقابة تقييمية). وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة منه دون رقابة مستنديه تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات للتحليل، فهذه الرقابة الاقتصادية بجانب اهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية تهدف إلى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من أعمال، وما قد يكون صاحب التنفيذ من إسراف، ومدى تحقيق النتائج المستهدفة. (عاصي، 2010، صفحة 79)

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لا بد لها من تقييم أداءها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود للإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً، وعلى هذا فالأداء المالي هو:

« مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة.»

وعليه فعملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا: « قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. (السامعي، 2010)

### 1.2 إن عملية تقييم الأداء المالي تركز على الأركان الأساسية التالية: (بوجميلة، 2016، صفحة 3)

- وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير): من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.
- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مبرزين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.
- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت الإيجابية أم السلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وإن وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات، وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.
- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.
- لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار. وبذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعية لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلا. (عاصي، 2010، صفحة 80)

### 3. الطرق الحديثة في تقييم الأداء في الأدبيات المصرفية (طريقة CAMELS)

#### 1.3 تعريف طريقة CAMELS:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية: (حماد، 2001، صفحة 103)

Capital Adequacy	- كفاية رأس المال
Asset Quality	- جودة الأصول
Management Quality	- جودة الإدارة
Earning Management	- إدارة الربحية
Liquidity Position	- درجة السيولة
Sensitivity to Market	- الحساسية اتجاه مخاطر السوق

#### 2.3 مميزات معيار CAMELS:

- يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية:
- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها ويزيد في مصداقيتها.  
 - عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل. (بورقبة، 2009، صفحة 5)  
 3.3 إضافة عنصر السلامة الشرعية على طريقة CAMELS في تقييم أداء المصارف الإسلامية:

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث بعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات هو الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع هذه المصارف يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين المصارف الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين المصرف وعملائه. وعلى هذا الأساس نظيف عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S)، وبالتالي يمكن أن تصبح الطريقة يرمز لها ب SCAMELS. (بورقبة، 2009، صفحة 12)

#### 4 تقييم الأداء المالي لمجموعة من المصارف الإسلامية للفترة (2013-2017):

فيما يلي سنقوم بتقييم الأداء المالي لمجموعة من المصارف الإسلامية 03 مصارف من 03 دول أنظر الملحق، لمدة 05 سنوات متتالية وللفترة الممتدة بين 2013م و2017م، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية، هذا كمرحلة أولى، ثم نقوم في المرحلة الثانية بترتيب البنوك من حيث الأداء حسب كل مؤشر من المؤشرات المستخدمة، ثم حسب كل المؤشرات:

#### 1.4 تقييم الأداء المالي:

لأجل تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية محل الدراسة، سنعتمد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من قائمة الدخل وقائمة المركز لهذه البنوك، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

الجدول (1): النسب المالية المستخدمة في الدراسة

المؤشر	نسبة القياس
مؤشر كفاية رأس المال	- كفاية حقوق الملكية للودائع= حقوق الملكية/إجمالي الودائع - كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار= حقوق الملكية/إجمالي التمويل والاستثمار
مؤشرات السيولة	- الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات - الموجودات السائلة/إجمالي الودائع
مؤشرات النشاط	- معدل توظيف الموارد المتاحة= إجمالي التمويل والاستثمار/(الودائع+حقوق الملكية) - معدل تكلفة الدخل= المصاريف التشغيلية/إجمالي الإيرادات - نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي التمويل والاستثمار - نسبة الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار
مؤشرات الربحية	- معدل العائد على الأصول= الأرباح الصافية/إجمالي الأصول (الموجودات) - معدل العائد على حقوق الملكية= الأرباح الصافية/حقوق الملكية

المصدر: الطيب بولحية، عمربوجمعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14.

وللحكم على أداء البنوك الإسلامية من خلال النسب السابقة، قمنا بحساب:

- متوسط كل نسبة ولكل بنك لفترة خمس سنوات من 2013 م إلى 2017م،
- المتوسط العام لكل نسبة بالنسبة لكل بنك،
- المتوسط السنوي لكل البنوك ولكل نسبة.

وقد كانت نتائج القياس حسب كل مؤشر كما يلي:

### 1. مؤشر كفاية حقوق الملكية:

تم استخدام نسبتين لقياس هذا المؤشر كفاية حقوق الملكية للودائع، وكفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار، ونتائج القياس موضحة في الجدولين التاليين:

الجدول 2: متوسطات نسب كفاية رأس المال لكل مصرف لخمس سنوات

المتوسط	QTR	RJH	JOR	النسبة	المصرف
16.41	21.94	18.19	9.11		كفاية حقوق الملكية للودائع
15.01	15.89	18.64	10.50		كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

الجدول 3: متوسط نسب كفاية حقوق الملكية لكل المصارف

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	النسبة	السنة
17	16.47	15.84	15.49	17.26			كفاية حقوق الملكية للودائع
15.73	15.76	15.09	15.27	13.22			كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

— كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين. يظهر الجدول رقم (3) أن هذه النسبة انخفضت في سنة 2014 ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة، وهو ما يعطي نوع من الأمان بالنسبة للمودعين. ومن جهة أخرى يظهر الجدول رقم (2) أن كل من مصرف الراجحي ومصرف قطر الإسلامي تمكنا من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية والمقدر (16.41%).

— كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار: تبين هذه النسبة على قدرة المصرف في مواجهة المخاطر التي تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار. حيث يظهر الجدول رقم (3) أن هذه النسبة في ارتفاع حيث بلغت (13.22%) سنة 2013، و (15.73%) سنة 2017، مما يبين مدى قدرة هذه المصارف في مواجهة مخاطر التمويل والاستثمار، ومن جهة أخرى يظهر الجدول رقم (2) أن كل من مصرف الراجحي ومصرف قطر الإسلامي استطاعا أن يتجاوزا المتوسط العام لهذه النسبة والبالغ (15.01%)، مما يدل على قدرتهما على مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار دون اللجوء إلى الودائع، وذلك مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني.

### 2. نسب السيولة:

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية. فإن مجرد إشاعة عدم توافر السيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس. والجدولين التاليين يوضحان متوسطات نسب السيولة في المصارف الإسلامية عينة الدراسة:

الجدول 4: متوسطات نسب السيولة لكل مصرف لخمس سنوات

المتوسط	QTR	RJH	JOR	النسبة	المصرف
16.86	11.21	12.82	26.56		نسبة السيولة إلى إجمالي الموجودات
20.11	15.18	15.78	29.36		نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

الجدول 5: متوسط نسب السيولة لكل المصارف ولكل سنة

النسبة	السنة				
	2017	2016	2015	2014	2013
نسبة السيولة إلى إجمالي الموجودات	14.38	16.76	16.58	20.24	16.37
نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع	17.46	18.62	20.26	24.65	19.53

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

— نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة على مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته، وارتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة.

ويظهر الجدول رقم (5) أن هذه النسبة متذبذبة (ارتفعت في سنة 2014، ثم انخفضت في الثلاث سنوات المتتالية)، وعادة لا توجد نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر. نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن البنك الإسلامي الأردني حقق متوسط أعلى من المتوسط العام والمقدر ب (16.86%) وبذلك فإن خطر السيولة لديه منخفض وهو ما يحقق له وضعا أفضل من المصرفين الآخرين. وبالمقابل زيادة السيولة لا تعني كفاءة البنك في إدارتها، وإنما في مواجهة أخطار عدم توفر السيولة أو وجود فائض لم يستثمر.

— نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى ودائعه الأجلة لدى المصارف الأخرى، وبالتالي كلما زاد هذا المؤشر كان أداء المصرف أفضل، و من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن هذه النسبة ترتفع في سنة 2014، ثم تنخفض بعدها لمدة ثلاثة سنوات لاحقة إلا أنها تبقى نسب مقبولة مما يدل على أن خطر السيولة منخفض، حيث يتطلب من المصارف أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية وأن انخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة العاملين بالمصرف.

كما يظهر الجدول رقم (4) أن البنك الإسلامي الأردني تجاوز المتوسط العام لهذه النسبة والمقدر ب (20.11%) ما يجعل المصرف في أمان من خطر السيولة، وذلك بالمقارنة مع المصرفين الآخرين والذي كان حجم الودائع بهما صغيرا.

3. نسب النشاط:

تقيس هذه النسب أداء المصارف في استخدام الأموال المتاحة والعائد على الاستثمار وفي شتى المجالات. والجدولين التاليين يوضحان أهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال:

الجدول 6: متوسطات نسب النشاط لكل مصرف لخمس سنوات

النسبة	المصرف			
	QTR	RJH	JOR	المتوسط
معدل توظيف الموارد	101.87	82.25	79.43	87.85
إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات	19.02	31.91	43.84	31.59
التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	0.87	1.75	1.96	1.53
الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4.58	5.80	4.46	4.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

الجدول 7: متوسط نسب النشاط لكل المصارف ولكل سنة

النسبة	السنة				
	2017	2016	2015	2014	2013
معدل توظيف الموارد	91.61	88.35	88.76	85.22	85.31
إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات	30.91	30.35	32.33	33.17	31.19
التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار	1.53	1.54	1.51	1.60	1.44
الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار	4.94	4.83	4.64	4.86	5.27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

— معدل توظيف الموارد المتاحة: تعبر نسبة توظيف الموارد عن مدى قدرة المصرف على توظيف موارده، فكلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف أفضل. وتتضمن الموارد كلاً من ودائع المصرف بالإضافة إلى حقوق الملكية. ويلاحظ من الجدول رقم (6)، أن متوسط نسبة توظيف الموارد كان أكبر لمصرف قطر الإسلامي منه لمعدل المصرفين الآخرين حيث بلغ مصرف قطر الإسلامي (101.87%)، أما معدل المصرفين الآخرين فقد بلغ (80.84%). بمعنى أن مصرف قطر الإسلامي يوظف موارده بصورة أفضل.

أما الجدول رقم (7) فيظهر أن المتوسط السنوي لهذا المعدل بالنسبة لكل المصارف عرف ارتفاعاً عبر السنوات الخمسة، ويعود ذلك إلى زيادة نشاط التمويل والاستثمار في هذه المصارف، كما بلغ المتوسط العام لهذا المعدل (87.85%) خلال خمسة سنوات، أي أن هذه البنوك تستغل (87.85%) من إجمالي الموارد المالية المتاحة لديها في مجال التمويل والاستثمار.

— التكاليف إلى إجمالي الإيرادات: تقيس هذه النسبة تكاليف العمليات التي يتحملها المصرف بما فيها مصروفات الموظفين، استهلاك وإطفاء ومصروفات تشغيلية أخرى كالمصاريف العامة الإدارية والمصروفات المتعلقة بالمتلكات كنسبة مئوية من الدخل المحقق، ويعتبر هذا المؤشر مثالياً للدلالة على مقدرة الإدارة في مراقبة التكاليف.

يبين الجدول رقم (7) أن هذا المعدل في تذبذب عبر السنوات الخمسة، حيث تراوحت هذه النسبة بين (31.19%) سنة 2013 و (30.91%) سنة 2017، وهو ما يؤثر إيجاباً على ربحية هذه المصارف لأن في ذلك إشارة إلى انخفاض في التكاليف. كما يظهر الجدول رقم (6) أن مصرف قطر الإسلامي استطاع أن يحقق معدل أقل من المتوسط العام (31.59%)، حيث يظهر مدى كفاءة هذا المصرف في إدارة تكاليفه مقارنة بباقي المصارف. ثم مصرف الراجحي الذي حقق نسبة تقريباً متساوية مع نسبة المتوسط العام، وفي الأخير البنك الإسلامي الأردني.

— التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار: يساعد هذا المؤشر على التخطيط الاستثماري لأنه يقيس كلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لديه، وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه. يظهر الجدول رقم (7) أن هذه النسب متقاربة ( -1.44% -1.60% -1.51% -1.54% -1.53%) على خمسة سنوات متتالية، أي أن كل مئة وحدة نقدية مستثمرة تكلف ما بين 1.4 و 1.5 وحدة نقدية كتكاليف لإدارتها. كما يظهر الجدول رقم (6) أن مصرف قطر الإسلامي حقق معدل أقل من المتوسط العام (1.52%) ما يدل على كفاءته في إدارة تكاليفه التشغيلية بالمقارنة مع مصرف الراجحي والبنك الإسلامي الأردني.

— الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار: يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة البنوك على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على مقدرة إدارة المصرف على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار. ويظهر الجدول رقم (7) أن المتوسط السنوي لهذه النسبة انخفض في سنة 2014 و 2015، ثم ارتفع في 2016 و 2017 على التوالي وقد تراوحت بين (5.27%) و (4.94%)، أما الجدول رقم (6) فيظهر أن مصرف الراجحي استطاع تحقيق معدل أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة (4.95%) ما يدل على قدرة هذا المصرف على توليد إيرادات من خلال عمليات التمويل والاستثمار بالمقارنة مع مصرف الراجحي و البنك الإسلامي الأردني اللذان حققا نسبة تقريباً متساوية مع المتوسط العام.

#### 4. نسب الربحية:

تبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة على الإدارة فقط بل هي تهم أيضاً المودعين والملاك والمقرضين، وتعد من أهم المؤشرات المالية لبيتي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال المستثمرة. والجدولين التاليين يوضحان مؤشرين من مؤشرات قياس الربحية في المصارف:

الجدول 8: متوسطات نسب الربحية لكل مصرف لخمس سنوات

المتوسط	QTR	RJH	JOR	المصرف	النسبة
1.78	1.61	2.44	1.30	ROA	معدل العائد على الأصول
14.44	10.82	16.59	15.90	ROE	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

الجدول 9: متوسط نسب الربحية لكل المصارف ولكل سنة

2017	2016	2015	2014	2013	السنة	النسبة
1.78	1.75	1.69	1.72	1.92	ROA	معدل العائد على الأصول
14.11	14.06	13.90	14.54	15.58	ROE	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي:

- معدل العائد على الأصول: تقيس نسبة العائد على الاستثمار، الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل. وكما هو موضح في الجدول رقم (8)، فإن متوسط نسبة العائد على الاستثمار لمصرف الراجحي (2.44%) كان أعلى من المتوسط العام لهذا المعدل والذي بلغ (1.78%) خلال خمسة سنوات، ثم مصرف قطر الإسلامي ويليها البنك الإسلامي الأردني. كما يظهر الجدول رقم (9) أن متوسط معدل العائد على الأصول مستقر رغم بعض الانخفاضات الطفيفة سنة 2014 وسنة 2015، وهو ما يدل على أن هذه المصارف لها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة.
- معدل العائد على حقوق الملكية: يستعرض الجدول رقم (8) نسبة العائد على حقوق الملكية، وهي نسبة أخرى من نسب الربحية، والتي تقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف. فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل على أداء أفضل. ويظهر الجدول أن مصرفين فقط استطاعا أن يتجاوزا المتوسط العام لهذا المؤشر والبالغ (14.44%) وهما البنك الإسلامي الأردني ومصرف الراجحي.

#### 2.4 ترتيب المصارف الإسلامية:

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بترتيب المصارف الإسلامية الثلاث حسب أدائها المحقق خلال فترة الدراسة (2013-2017)، وذلك بالاعتماد على النسب المالية المدروسة سابقا، حيث نقوم بالترتيب على مرحلتين، أولا حسب كل مؤشر من المؤشرات التي قمنا بحسابها. وثانيا حسب كل المؤشرات.

#### 1. ترتيب المصارف الإسلامية حسب كل مؤشر:

نعتمد في هذه المرحلة على المتوسطات الخاصة بكل نسبة ولكل مصرف والتي قمنا بحسابها سابقا، ثم ترتيب المصارف عينة الدراسة كما يلي:

- ترتيب المصارف الثلاثة من الرتبة 1 إلى الرتبة 3 بالنسبة لكل نسبة. وذلك باستعمال متوسطات النسب المحققة خلال خمسة سنوات مقارنة بالمتوسط العام المحقق من قبل عينة الدراسة والذي اعتمد كمعيار لترتيب هذه المصارف.
- تحويل الرتب إلى درجات على أساس مقياس من درجة إلى 3 درجات، حيث يتحصل المصرف في المرتبة الأولى على ثلاث درجات وفي المرتبة الثانية على درجتين والمرتبة الثالثة على درجة واحدة، مع افتراض أن كل نسبة لها نفس الوزن مع باقي النسب الأخرى.

– جمع إجمالي الدرجات لكل مصرف ولكل مؤشر، وترتيب المصارف حسب هذه الدرجات.

وفيما يلي نتائج ترتيب المصارف عينة الدراسة حسب كل مؤشر، حسب الجدول رقم (10):

الجدول 10: ترتيب البنوك الإسلامية حسب كل مؤشر

مؤشر الربحية		مؤشر النشاط		مؤشر السيولة		مؤشر كفاية حقوق الملكية	
الدرجة	المصرف	الدرجة	المصرف	الدرجة	المصرف	الدرجة	المصرف
6	RJH	11	QTR	6	JOR	5	QTR
3	QTR	9	RJH	4	RJH	5	RJH
3	JOR	4	JOR	2	QTR	2	JOR

المصدر: من إعداد الباحثين

– مؤشر كفاية حقوق الملكية: من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن كل من مصرف قطر الإسلامي ومصرف الراجحي قد احتلا المرتبة الأولى بمجموع درجات متساوية قدرها 5 درجات، نتيجة المعدلات العالية فيما يخص كلا النسبتين، ويأتي بعدهما المصرف الإسلامي الأردني بمجموع درجتين حيث كانت النسبتين أقل من المتوسط العام للعينة.

– مؤشر السيولة: احتل في المرتبة الأولى المصرف الإسلامي الأردني بمجموع درجات قدرها 6 درجة وكان متوسط نسب السيولة أكبر من المتوسط العام للعينة، يأتي بعدها مصرف الراجحي ثم مصرف قطر الإسلامي اللذان كانت فيهما نسب السيولة أقل من المتوسط العام للعينة.

– مؤشر النشاط: فيما يخص نسب النشاط فقد احتل المرتبة الأولى مصرف قطر الإسلامي ب 11 درجة وذلك عائد للمعدلات الجيدة التي حققها فيما يخص نسبة توظيف الموارد ونسب قياس كفاءة التكاليف، يليه في المرتبة الثانية مصرف الراجحي ب 9 درجات، وجاء في المرتبة الثالثة المصرف الإسلامي الأردني بمجموع 4 درجات الذي كانت نسب النشاط لديه جيدة هو الآخر.

– مؤشر الربحية: فقد احتل المرتبة الأولى مصرف الراجحي ب 6 درجات نتيجة المعدلات التي حققها فيما يخص معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يدل على الكفاءة الكبيرة في توليد الأرباح، أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب كل من مصرف قطر الإسلامي الذي حقق معدلات أقل من المتوسط العام فيما يخص النسبتين بمجموع 3 نقاط، والبنك الإسلامي الأردني الذي حقق معدل أقل من المتوسط العام بالنسبة للعائد على الأصول وأكثر من المتوسط العام بالنسبة للعائد على حقوق الملكية.

2. ترتيب المصارف الإسلامية حسب كل المؤشرات:

لترتيب أداء المصارف الإسلامية حسب كل المؤشرات قمنا بجمع الدرجات المتحصل عليها على افتراض أن جميع المؤشرات لها نفس الوزن، وقد كان ترتيب عينة الدراسة كما يلي:

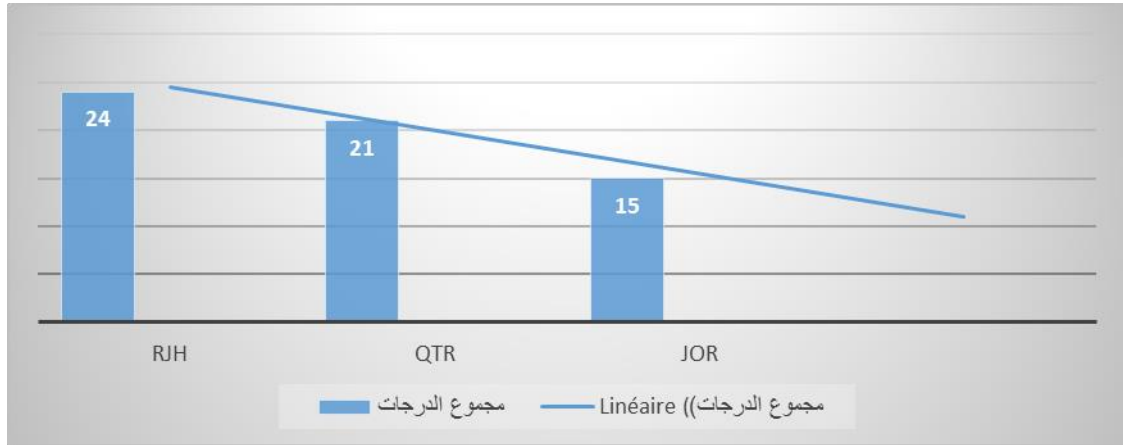
الجدول 11: ترتيب المصارف الإسلامية حسب كل المؤشرات

المصرف	RJH	QTR	JOR
مجموع الدرجات	24	21	15
الرتبة	1	2	3

المصدر: من إعداد الباحثين

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: ترتيب المصارف الإسلامية حسب كل المؤشرات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نستخلص ما يلي:

حسب الدرجات المتحصل عليها لكل مصرف من المصارف الثلاثة فقد احتل على المرتبة الأولى مصرف الراجحي، ويعتبر أحد أكبر المصارف في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط، وحقق نتائج جيدة خلال العام 2017 مقارنة بالعام السابق 2016، حيث تمكن من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية، كما أنه استطاع أن يتجاوز المتوسط العام للنسبة الثانية فيما يخص نسبة كفاية رأس المال مما يدل على قدرته على مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار دون اللجوء الى الودائع، وذلك مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني. فيظهر أن مصرف الراجحي له القدرة على توليد إيرادات من خلال عمليات التمويل والاستثمار. لكنه حقق نتائج ضعيفة فيما يخص السيولة مقارنة بالمتوسط العام للعينة. أما ربحية المصرف فكانت أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداءه أفضل.

كما جاء في المرتبة الثانية مصرف قطر الإسلامي الذي رغم التحديات التي ظهرت في عام 2017 والتي فاقمتها التوترات الدبلوماسية غير المسبوقة واصل المصرف بفضل تطبيقه الناجح لإستراتيجية أعماله، وتمكن من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية، واستنتجنا سابقا قدرته على مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار دون اللجوء الى الودائع، وذلك مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني. أما متوسط نسبة توظيف الموارد كان أكبر لمصرف قطر الإسلامي منه لمعدل المصرفين الآخرين بمعنى أن مصرف قطر الإسلامي يوظف موارده بصورة أفضل. ويظهر أيضا مدى كفاءة هذا المصرف في إدارة تكاليفه مقارنة بباقي المصارف وأيضاً كفاءته في إدارة تكاليفه التشغيلية.

ويأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة البنك الإسلامي الأردني الذي رغم مرتبته لكن خطر السيولة لديه منخفض وهو ما يحقق له وضعاً أفضل من المصرفين الآخرين. وبالمقابل زيادة السيولة لا تعني كفاءة البنك في إدارتها، وإنما في مواجهة أخطار عدم توفر السيولة أو وجود فائض لم يستثمر. بالنسبة للنسب الأخرى فقد حقق فيها أداء من متوسط إلى ضعيف.

##### 5. خاتمة:

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار، يستوجب تحليل وتقويم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دورياً، كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وتطلبه، وبشكل خاص إدارة المصرف والمصرف المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي والسلطة الضريبية والجمهور بوجه عام. (البلتاجي، 2005، صفحة 7)

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إجراء تقييم للأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية من خلال مجموعة من النسب المالية، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- تشير نسبة كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع إلى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين. إن هذه النسبة انخفضت في سنة 2014 ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة، وهو ما يعطي نوع من الأمان بالنسبة للمودعين. ومن جهة أخرى كل من مصرف الراجحي ومصرف قطر الإسلامي تمكنا من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية؛
- تبين نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر التمويل والاستثمار قدرة المصرف في مواجهة المخاطر التي تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار. إن هذه النسبة في ارتفاع مما يبين مدى قدرة هذه المصارف في مواجهة مخاطر التمويل والاستثمار، ومن جهة أخرى كل من مصرف الراجحي ومصرف قطر الإسلامي استطاعا أن يتجاوزا المتوسط العام لهذه النسبة، مما يدل على قدرتهما على مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار دون اللجوء إلى الودائع، وذلك مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني.
- تشير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات على مقدار الأرصدة النقدية التي يواجهها المصرف بالتزاماته، وارتفاع هذه النسبة تقلل مخاطر السيولة. وتبين أن البنك الإسلامي الأردني حقق متوسط أعلى من المتوسط العام للنسبة وبذلك فإن خطر السيولة لديه منخفض وهو ما يحقق له وضعاً أفضل من المصرفين الآخرين. وبالمقابل زيادة السيولة لا تعني كفاءة البنك في إدارتها؛
- تعبر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى ودائعه الأجلة لدى المصارف الأخرى، وبالتالي كلما زاد هذا المؤشر كان أداء المصرف أفضل، ولكننا لاحظنا أن هذه النسبة ترتفع في سنة 2014، ثم تنخفض بعدها لمدة ثلاثة سنوات لاحقة إلا أنها تبقى نسب مقبولة مما يدل على أن خطر السيولة منخفض. بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني تجاوز المتوسط العام لهذه النسبة ما يجعل المصرف في أمان من خطر السيولة، وذلك بالمقارنة مع المصرفين الآخرين والذي كان حجم الودائع بهما صغيراً.
- إن معدل توظيف الموارد المتاحة يعبر عن مدى قدرة المصرف على توظيف موارده، فكلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف أفضل. وتتضمن الموارد كلاً من ودائع المصرف بالإضافة إلى حقوق الملكية. ويلاحظ أن متوسط نسبة توظيف الموارد كان أكبر لمصرف قطر الإسلامي منه لمعدل المصرفين الآخرين، بمعنى أن مصرف قطر الإسلامي يوظف موارده بصورة أفضل.
- تقيس نسبة التكاليف إلى إجمالي الإيرادات تكاليف العمليات التي يتحملها المصرف ويعتبر هذا المؤشر مثالياً للدلالة على مقدرة الإدارة في مراقبة التكاليف. عرف هذا المعدل تذبذب عبر السنوات الخمسة، وهو ما يؤثر إيجابياً على ربحية هذه المصارف لأن في ذلك إشارة إلى انخفاض في التكاليف. غير أن مصرف قطر الإسلامي استطاع أن يحقق معدل أقل من المتوسط العام، حيث يظهر مدى كفاءة هذا المصرف في إدارة تكاليفه مقارنة بباقي المصارف. ثم مصرف الراجحي الذي حقق نسبة تقريبا متساوية مع نسبة المتوسط العام، وفي الأخير البنك الإسلامي الأردني؛
- يساعد مؤشر التكاليف إلى إجمالي التمويل والاستثمار على التخطيط الاستثماري لأنه يقيس كلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لديه، وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة المصرف في إدارة التكاليف لديه. أن مصرف قطر الإسلامي حقق معدل أقل من المتوسط العام ما يدل على كفاءته في إدارة تكاليفه التشغيلية بالمقارنة مع مصرف الراجحي والبنك الإسلامي الأردني؛
- يقيس مؤشر الإيرادات إلى إجمالي التمويل والاستثمار مدى مقدرة المصارف على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على مقدرة إدارة المصرف على توليد الإيرادات من خلال نشاط التمويل والاستثمار. فقد استطاع مصرف الراجحي تحقيق معدل أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة ما يدل على قدرة هذا المصرف على توليد إيرادات من خلال عمليات التمويل والاستثمار بالمقارنة مع المصرفين الآخرين؛

- إن معدل العائد على الأصول والذي يقيس نسبة العائد على الاستثمار، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل. فإن متوسط نسبة العائد على الاستثمار لمصرف الراجحي كان أعلى من المتوسط العام لهذا المعدل خلال خمسة سنوات، ثم مصرف قطر الإسلامي ويليها البنك الإسلامي الأردني؛
- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية وهي نسبة أخرى من نسب الربحية، يظهر أن مصرفين فقط استطاعا أن يتجاوزا المتوسط العام لهذا المؤشر وهما البنك الإسلامي الأردني ومصرف الراجحي؛
- فيما يخص ترتيب المصارف الإسلامية حسب مختلف النسب المالية المستخدمة، وحسب الدرجات المتحصل عليها لكل مصرف من المصارف الثلاثة فقد احتل على المرتبة الأولى مصرف الراجحي، حيث تمكن من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية، ويظهر أن له القدرة على توليد إيرادات من خلال عمليات التمويل والاستثمار. لكنه حقق نتائج ضعيفة فيما يخص السيولة مقارنة بالمتوسط العام للعينة. أما ربحية المصرف فكانت أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل. أما في المرتبة الثانية مصرف قطر الإسلامي الذي تمكن من تحقيق متوسطات أعلى من المتوسط العام لمعدل القدرة على رد الودائع من خلال حقوق الملكية، وقدرته على مقابلة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل والاستثمار دون اللجوء إلى الودائع، كما تبين أنه يوظف موارده بصورة أفضل. ويظهر أيضا مدى كفاءته في إدارة تكاليفه مقارنة بباقي المصارف. وفي الأخير البنك الإسلامي الأردني الذي رغم مرتبته لكن خطر السيولة لديه منخفض وهو ما يحقق له وضعاً أفضل من المصرفين الآخرين. أما بالنسبة للنسب الأخرى فقد حقق فيها أداء من متوسط إلى ضعيف.

#### 6. التوصيات:

- من خلال النتائج السابق ذكرها، يمكننا تقديم بعض التوصيات نوجزها فيما يلي:
- لا بد من مساهمة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى جانب الهيئات الرقابية، في نشر الوعي والمعرفة لدى الجمهور لطبيعة المنتجات المالية الإسلامية، وأوجه الاختلاف بينها وبين المنتجات المالية التقليدية.
- ضرورة تعزيز وأصروا وطر الترابط بين التمويل الإسلامي وأنظمة الاقتصاد الحقيقي.
- الدعوة إلى إنشاء صندوق تعاوني بين المصارف الإسلامية لتأمين الحاجة إلى السيولة في جميع المصارف الإسلامية.

#### 7. قائمة المراجع:

1. الطيب بولحية، عمر بوجميلة. (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 12 (14).
2. أمارة محمد يحيى عاصي. (2010). *تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار*. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب كلية الاقتصاد.
3. شوقي بورقبة. (2009). *طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية*. تاريخ الاسترداد 15 10، 2018، من [https://www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600\\_Shawki\(15\).pdf](https://www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600_Shawki(15).pdf)
4. طارق عبد العال حماد. (2001). *تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"*. مصر: الدار الجامعية.
5. عशल الهيثي، طارق محمد السامعي. (2010). *مكتب المستشار الأول للمحاسبة القانونية*. تاريخ الاسترداد 2018، من [/https://www.facebook.com/pg](https://www.facebook.com/pg)
6. كوثر الأبيدي. (2016، 01 24). *معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية*. تاريخ الاسترداد 2018، من الاقتصاد الإسلامي: [/https://www.aliqtisadalislami.net](https://www.aliqtisadalislami.net)
7. محمد البلتاجي. (2005). *نحو بناء نموذج محاسبي لتقييم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المربحة، المضاربة، المشاركة)*. ندوة دولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية)، دولة الإمارات العربية المتحدة-دبي.

## الملاحق:

ملحق المصارف الإسلامية محل الدراسة، وترتيب كل نسبة مالية

المصرف	البنك الإسلامي الأردني	مصرف الراجحي	مصرف قطر الإسلامي
الدولة	الأردن	السعودية	قطر
الرمز	JOR	RJH	QTR

المصرف	البنك الإسلامي الأردني	مصرف الراجحي	مصرف قطر الإسلامي
النسبة 1	الرتبة	2	1
	الدرجة	2	3
النسبة 2	الرتبة	1	2
	الدرجة	3	2
النسبة 1	الرتبة	2	3
	الدرجة	2	1
النسبة 2	الرتبة	2	3
	الدرجة	2	1
النسبة 1	الرتبة	2	1
	الدرجة	2	3
النسبة 2	الرتبة	2	3
	الدرجة	2	1
النسبة 3	الرتبة	2	1
	الدرجة	2	3
النسبة 4	الرتبة	1	2
	الدرجة	3	2
النسبة 1	الرتبة	1	2
	الدرجة	3	2
النسبة 2	الرتبة	1	3
	الدرجة	3	1